Journal of Total Science
Volume (9), Issue (33), (Des. 2024)
ISSN: 2518-5799

مـجلـة الـعـلـوم الشـامـلـة
المجلد (9)، العدد (33)، ([ديسمبر 2024)
ردمد: 2518-5799

ظاهرة الرصد الإعلامي في ليبيا: ماهيتها وأليـاتها

أ: وفاء مسعود غواز
كلية التربية زوارة/ جامعة الزاوية

.....

ملخص الدراسة:

تتناول الدراسة "ظاهرة الرصد الإعلامي في ليبيا" ماهيتها وآلياتها، وأهمية الرصد الإعلامي كأداة لمراقبة وتقييم وسائل الإعلام بعد عام 2011، حيث زادت الانتهاكات الإعلامية بفعل الفوضى السياسية والاجتماعية. وتهدف الدراسة إلى التعرف على مفهوم الرصد الإعلامي وأهميته، وأدواته، والمؤسسات المعنية به في ليبيا. كما يستعرض التشريعات والمواثيق التي تستند إليها هذه المؤسسات .

وقسمت الدراسة إلى مبحثين أساسين، أذ قدمت في المبحث الأول المفاهيم والأدوات والتطور التاريخي لرصد المحتوى الإعلامي، أما المبحث الثاني فكان بمثابة الدراسة الميدانية لعمل المؤسسات الليبية في الرصد الإعلامي منذ 2011 وحتى 2024، يُعَدّ هذا البحث خطوة مهمة لتوفير مرجع حول الرصد الإعلامي في ليبيا، مما يسهم في تعزيز الإعلام المسؤول وفهم الديناميات السياسية والاجتماعية.

ABSTRACT

The study "The Phenomenon of Media Monitoring in Libya: Its Nature and Mechanisms" deals with the importance of media monitoring as a tool for monitoring and evaluating the media after 2011, as media violations increased due to political and social chaos. The study aims to identify the concept of media monitoring, its importance, its tools, and the institutions concerned with it in Libya. It also reviews the legislation and charters on which these institutions are based.

The study was divided into two main sections. The first section presented the concepts, tools, and historical development of media content monitoring, while the second section was a field study of the work of Libyan institutions in media monitoring from 2011 to 2024. This research is an important step in providing a reference on media monitoring in Libya, which contributes to strengthening responsible media and understanding political and social dynamics.

المقدمة:

تُعَدُّ ظاهرة الرصد الإعلامي في ليبيا موضوعًا حيويًا ومتجددًا في ظل التحولات السياسية والاجتماعية التي شهدتها البلاد منذ عام 2011. لقد أصبح الإعلام جزءًا أساسيًا من الصراعات الليبية، حيث تداخلت فيه مختلف الاتجاهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما أفرز الحاجة الملحة إلى آليات فعّالة لمراقبة الأداء

الإعلامي وتقييمها، ومع ظهور الإعلام الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي، زادت الفوضى في الساحة الإعلامية، مما أدى إلى انتشار الانتهاكات مثل التحريض على العنف ونشر المعلومات المضللة. لذا، برزت أهمية الرصد الإعلامي كأداة ضرورية لمراقبة هذه الانتهاكات وتعزيز المساءلة.

تسعى هذه الدراسة إلى فهم ماهية الرصد الإعلامي في ليبيا، وتحديد المؤسسات والآليات المستخدمة في هذه العملية، بالإضافة إلى استكشاف التشريعات التي تدعم هذه الجهود، ونهدف من خلال ذلك، إلى العمل على أن يكون هذا البحث خطوة أولى نحو تسليط الضوء على دور الرصد الإعلامي في تحسين المشهد الإعلامي وتعزيز الديمقراطية والمشاركة المجتمعية في ليبيا وبناء إطار عمل مستدام يعزز من فعالية الرصد الإعلامي ويسهم في حماية حرية التعبير، في وقت تتزايد فيه التحديات أمام الإعلام الليبي. ومن هنا **تتجلى إشكالية البحث في السؤال المحوري التالي:**

ما مدى استخدام الرصد الإعلامي في ليبيا؟

وانبثقت من هذا السؤال المحوري التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو الرصد الإعلامي؟ وما أهم أدواته؟
- من هي المؤسسات التي تعمل على الرصد الإعلامي في ليبيا؟
- ماهي الأدوات التي تستخدمها مؤسسات الرصد الليبية في عملية الرصد؟
- ماهي التشريعات التي استندت عليها مؤسسات الرصد الإعلامي في ليبيا؟

أهداف البحث:

1. التعرف على ماهية الرصد الإعلامي ونشأته وأهميته.
2. السعي إلى معرفة ألية عملية الرصد الإعلامي وأدواتها.
3. تسليط الضوء على المؤسسات الليبية التي تعمل على الرصد الإعلامي.
4. التعرف على الأدوات التي تستخدمها مؤسسات الرصد الليبية.
5. معرفة التشريعات والمواثيق التي تعتمد عليها مؤسسات الرصد الإعلامي في ليبيا.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من تناوله لظاهرة الرصد الإعلامي التي لم تحظى بالاهتمام الكافي خاصة في ظل الظروف التي تعيشها ليبيا. حيث رأت الباحثة أن توفير مرجع توثيقي عن الرصد الإعلامي عامة وفي ليبيا خاصة سيكون أداة قيمة سواء للطلاب والباحثين أو كبيانات لصانعي القرار حول الرصد الإعلامي وأهميته لفهم الديناميات السياسية والاجتماعية، ولبناء إطار عمل سيساعد في تعزيز الإعلام المسئول في ليبيا.

كما يُعد البحث خطوة أولى لدراسة مستقبلية تطبيقية عن دور الرصد الإعلامي الليبي في الكشف عن أهم القضايا التي سببت في التضليل الإعلامي، وتأثيراتها على المكون الاجتماعي والسياسي في ليبيا والتحديات التي تواجه الرصد الإعلامي في ليبيا في ظل التغيرات الرقمية.

حدود البحث:

تناول البحث الرصد الإعلامي في المؤسسات الليبية وتم اختيار مؤسستين هما الهيئة العامة لرصد المحتوى الإعلامي في ليبيا، ومركزها طرابلس، وهي مؤسسة حكومية. ومركز الباحثين عن الحقيقة، وهي منظمة مجتمع مدني. وحددت الفترة الزمنية للدراسة منذ سنة تأسيس هذه المؤسسات وحتى سنة 2024.

مصطلحات البحث:

الظاهرة الإعلامية:

هي حدث أو تطور ملحوظ في وسائل الإعلام أو وسيلة تتعلق بالإعلام فتتصف بصفاتها فهب ذات طبيعة ديناميكية فتتسم بالتغير والتدفق المستمر، وتتميز العلاقة بين عناصرها وبينها وبين الظواهر الاجتماعية أو التكنولوجية بالتأثير المتبادل.

الرصد الإعلامي:

هي عملية المراقبة الدقيقة للمحتوى الإعلامي وجمعه وتوثيقه وتحليله، وخاصة القضايا ذات الاختلالات والانتهاكات المهنية في الخطاب الإعلامي. باستخدام أدوات تقنية حديثة على منصات النشر التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي

مؤسسات الرصد الإعلامي في ليبيا:

ويقصد بها المؤسسات التي تختص أو جزء من اختصاصها العمل على الرصد وخاصة منه رصد وتتبع الاختلالاتا لمهنية في الخطاب الإعلامي بكافة اشكاله، والاخبار الزائفة والمضللة في المؤسسات الإعلامية التي تستهدف ليبيا بالداخل والخارج.

الدراسات السابقة:

عند الرجوع إلى الدراسات السابقة تبين أن الدراسات التي تبحث في الرصد الإعلامي ليست بالكثيرة خاصة باللغة العربية، ولكننا استطعنا الوقوف على بعض الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة وقد اخترنا منها ما يلي:

1. دراسة مراد بلال (2021): أعدت هذه الدراسة لصالح: مشروع الإعلام في ليبيا، أكاديمية دويتشه فيله، الاتحاد الأوروبي، بعنوان (سيل اضطراب المعلومات في ليبيا والسبل الممكنة للمضي قدما/ الهياكل والأنماط وسبل المعالجة) بحثت هذه الدراسة في اضطراب المعلومات المرتبطة بالشأن الليبي منذ 2011، وقسمت الدراسة إلى ثلاث مكونات رئيسية وهي التقييم والتحليل والاقتراحات الاستراتيجية، حيث قيمت ما أسمته بموجات التضليل الثلاث الرئيسية في ليبيا (2011،2014،2019) وما رافقتها من تعقيد أساليب التضليل وتعدد ممارسيها، وتحليل الظاهرة ومدى مشاركة الأفراد فيها وركزت في المكون الثالث على الاقتراحات الممكنة لمكافحة التضليل، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وحددت عينة دراستها في وسائل الاعلام والتواصل التقليدي والجديد، وعينة استطلاعية لمدققي

الحقائق المحليين في ليبيا تمثلت في (20) مدقق/ة . وخلصت الدراسة إلى أنه من الأهمية تأسيس شراكة فاعلة مع الجهات المعنية بتدقيق الحقائق والتبليغ ضد المعلومات المضللة، وضرورة إصدار تشريعات تجرم تضليل المعلومات، مع مراعاة عدم تكريس التشريع لتقييد حرية الصحافة والتعبير كما خلصت إلى أهمية تأسيس وحدات معنية بتدقيق الحقائق ضمن الهياكل الإدارية للمؤسسات الصحفية ومؤسسات الدولة المعرضة للتضليل.

2. دراسة خالد صلاح الدين (2018م): هدفت الدراسة المعنونة بالرصد الإعلامي لوسائل الإعلام التقليدية والجديدة إلى تقويم الرصد الإعلامي من حيث المفهوم والأهداف والمجالات والتجارب الدولية والإقليمية ويتبع البحث المنهج التقويمي. حيث اهتم بدراسة العلاقة الوظيفية بين أهداف الرصد وأليات تنفيذه والمتغيرات التي ساهمت في تحقيق نتائجه، واستخدمت نظرية النظم العامة ونظرية المسئولية الاجتماعية كمدخلاً وظيفياً للدراسة حيث اعتبرت الرصد الإعلامي نمطاً من أنماط التدخل الاجتماعي للحفاظ على الأداء المسئول للإعلام ومن أهم نتائج الدراسة أن أداة الرصد الإعلامي من أكثر الأدوات صدقية في توفير البيانات والمعلومات التي يستند إليها صناع القرار في ضبط الأداء الإعلامي وفي دفع المؤسسات الإعلامية وحثها لتأخذ المسار الصحيح الذي يتناغم مع مصالح المجتمع ويتماهى مع منظومته الأخلاقية، ونوه إلى وجود فجوة بين الدول المتقدمة في مقابل الدول النامية بشأن أنشطة الرصد الإعلامي وتطبيقاته.

3. دراسة محمد بوقاسم وأ. د محمد عبد الهادي (2023م): بعنوان واقع الرصد الإعلامي بالجزائر في ظل تكنولوجيا الإعلام والاتصال. حيث ركز الباحثان في دراستهما على ماهية الدور الذي تلعبه وزارة الاتصال الجزائرية كهيئة حكومية رسمية في أداؤها لعملية إعلامية هامة هي عملية الرصد الإعلامي وكيفية سير مراحلها والصعوبات التي تواجهها، مستخدمين المنهج الوصفي وتحليل المضمون، وخلصت الدراسة إلى أهمية الرصد الإعلامي بوزارة الاتصال في رصد الأخبار والمعلومات التي تخص قطاع الاتصال في الجزائر وقطاعات أخرى بدرجة أقل، وأن ضمان توفر المعلومة المختصرة والمباشرة توفرت من خلال ألية الرصد الإعلامي للوزارة.

4. دراسة ويليام مارسيلينو . ميجانا ل سميث (2017م) بعنوان: رصد وسائل التواصل الاجتماعي: عبر تحليلات وزارة الدفاع الأمريكية لوسائل التواصل الاجتماعي في المستقبل دعماً لعمليات المعلومات وقد أجريت هذه الدراسة من خلال معهد أبحاث RAND وهدفت لوضع رؤية مستقبلية عن القضايا التي ستواجهها وزارة الدفاع الأمريكية من خلال عملية رصد وسائل التواصل الاجتماعي مستخدمة المنهج التحليلي.

ركز الباحثان في هذه الدراسة على المعلومات التي توفرها وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في الجانب الأمني، وخلصت إلى أهمية وضع المصطلحات المتخصصة والدقيقة للاستحواذ على بيانات التواصل الاجتماعي وتخزينها وتحليلها، وأوصت الدراسة إلى ضرورة إجراء بحوث استقصائية حول الممارسات الفضلى والقيود القانونية والأخلاقية المفروضة على وسائل التواصل الاجتماعي من أجل دعم عمليات المعلومات لوزارة الدفاع الأمريكية، وأوصت بضرورة إجراء تدريبات رسمية داخل وزارة الدفاع الأمريكية لبناء قدرتها على رصد وتحليل وسائل التواصل الاجتماعي.

من خلال عرض الدراسات السابقة التي أجريت في هذا الموضوع استعرضت الباحثة عدداً من الدراسات العربية والأجنبية ورغم أن هذه الدراسات أجريت في بيئات مختلفة إلا أنها مشابهة لمجتمع دراسة الباحثة ومن خلال تحليل الدراسات السابقة تم رصد التالي:

- أن أداة الرصد الإعلامي هي من أكثر الأدوات صدقية في توفير البيانات والمعلومات المختصرة والمباشرة التي يُعتمد عليها صناع القرار في ضبط الأداء الإعلامي.
- أن هناك فجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية بشأن أنشطة الرصد الإعلامي وتطبيقاته.
- أن المجال الإعلامي يحتاج إلى بناء قدرات من خلال عمليات تدريب متخصصة في الرصد والتحليل الإعلامي لدعم.
- أنه من الأهمية إصدار تشريعات في ليبيا تجرم تضليل المعلومات.
- أن المؤسسات الصحفية الليبية ومؤسسات الدولة تحتاج لتأسيس وحدات معنية بتدقيق الحقائق.

منهج البحث

استخدمت الباحثة المنهج المكتبي ويتضمن مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الرصد الإعلامي حيث تم الاطلاع على مجموعة من الكتب والمقالات التي تناولت مفهوم الرصد الإعلامي وأدواته، فضلاً عن التجارب الدولية والمحلية في هذا المجال، كما استخدمت المنهج الاستكشافي للحصول على بيانات أولية حول مؤسسات الرصد الإعلامي في ليبيا من خلال ملاحظات مباشرة حول كيفية عمل هذه المؤسسات.

أدوات البحث

1.الملاحظة: تم استخدام الملاحظة المباشرة لتوثيق كيفية عمل مؤسسات الرصد الإعلامي وآلياتها.

2.المسح المكتبي: تم الاطلاع على مجموعة من الكتب والمراجع والمصادر السابقة المتعلقة بالرصد الإعلامي.

المبحث الأول: الرصد الإعلامي:

إن الرصد الإعلامي كعملية لجمع ومراقبة ومتابعة المعلومات والأخبار من وسائل الإعلام المختلفة، مثل الصحف والمجلات والتلفزيون والإذاعة ووسائل الإعلام الاجتماعية والمواقع الإلكترونية أستخدم في مجالات عديدة، كالأبحاث الأكاديمية والدراسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

لقد ظهر الرصد الإعلامي كعملية إعلامية مؤثرة بشكل بارز في قضايا عالمية مثل جانحة COVED-19 كما يرد في تقارير منظمة الصحة العالمية (WHO) لمتابعة تغطية وسائل الإعلام للإجراءات الصحية والتطعيمات. كذلك كثر استخدامه في الأزمات السياسية كالثورات والانتخابات حيث تم من خلاله تحليل كيفية تغطية الأحداث السياسية من قبل وسائل الإعلام.1

واهتم معهد رويترز لدراسة الصحافة باستخدام الرصد الإعلامي في دراسة كيفية تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على نشر المعلومات والأخبار وخاصة في القضايا السياسية والاجتماعية.

كل هذا الاهتمام الدولي بعملية الرصد الإعلامي يدفع البحث إلى السعي لفهم أكبر ومعرفة أعمق لماهية عملية الرصد الإعلامي.

أولا: مفهوم الرصد الإعلامي

تشمل عملية الرصد الإعلامي وبشكل عام جمع البيانات والمعلومات من مصادر متعددة، وتصنيفها وتحليلها بناءً على مجموعة محددة من المعايير والمؤشرات. فيتضمن الرصد الإعلامي مراقبة نمط التغطية الإعلامية، مثل التحيز الإعلامي والمعلومات الزائفة والتلاعب بالحقائق. مما يساعد في كشف هذه السلوكيات غير الأخلاقية ويوفر للجميع المعلومات الموثوقة.

التعريف اللغوي:

الرصد في اللغة: رَصَدَ: (فعل). رصَدَ يَرصُد، رَصْدًا ورَصَدًا، فهو راصد، والمفعول مَرْصود.

رصَد الأحداثَ والوقائعَ: سجَّلها، أرَّخَ لها الرصد: المراقبة الدقيقة.

التعريف الاصطلاحي لرصد الإعلامي:

الرصد هي الترجمة الحرفية لكلمة Monitoring بينما عند ربطها بالعملية الإعلامية تصبح ترجمة كلمة الرصد الإعلامي هي Media monitoring والتي تترجم بدورها للعربية إلى مراقبة وسائل الإعلام، لذا نجد العديد من المؤسسات الإعلامية تعرف الرصد الإعلامي بأنه عملية المراقبة حيث يُعرّفها قاموس SAGE الأمريكي للعلوم الاجتماعية والسلوكية2بأنها: "نشاط مراقبة مخرجات وسائل الإعلام التقليدية والإلكترونية بطريقة منهجية من خلال مقارنة المحتوى المقدم في وسائل الإعلام

1.تأثير وسائل الإعلام على الرأي العام خلال الأزمات، دراسات مركز PEW للأبحاث (PEW Research Center).

2. https://search.credoreference.com/content/entry/sagegsbs/media_monitoring/0

بمصادر خارجية في محاولة للتحقق من كل الحقائق خاصة فيما يتعلق بحرية الصحافة والتركيز على مفهوم مسئولية المنظمات الإعلامية". كذلك يُعرّفها معهد الصحافة الدولي (IPI) بأنها: "عملية تتضمن مراقبة وسائل الإعلام لتحديد كيفية تغطية موضوع معين، مما يسمح بتحليل الرسائل وتأثيرها"[1]، وبما أن منظمة اليونسكو تعتبر من أكثر المنظمات التي تهتم بالرصد الإعلامي حيث تضمن برنامجها حول تطوير وسائل الاعلام المقنن للمضامين الإعلامية المرتبطة بحرية الإعلام في الدول المختلفة وخاصة الدول النامية والديمقراطيات الناشئة، أليات مستحدثة للرصد الإعلامي لذا نورد تعريفها لعملية الرصد الإعلامي والذي ترى بأنه: "العملية التي يتم من خلالها جمع وتحليل المعلومات من وسائل الإعلام لتحديد الاتجاهات والأنماط في التغطية الإعلامية".

ثانيا: نشأة الرصد الإعلامي ومراحل تطوره

يؤرخ بعض الباحثين في مجال نشأة الإعلام وتطوره أن نشأة ألية الرصد الإعلامي تعود إلى منتصف القرن الثامن عشر، فقد تأسست أول خدمة للرصد الإعلامي في عام 1852م في لندن حيث لاحظ الصحفي*ROMEIK بأن الفنانين كانوا يبحثون عن تقييمات حول أعمالهم فبدأ بتجميعها على هيئة قصاصات pressclipping ليمد بها العملاء بمقابل مادي.

وبعد ثلاثة عقود وفي عام 1879مأسس ألفريد شيري مجلة لارجوس دي لا برس التي كانت مشابهة لمجلة روميك ولكنها أكثر احترافية. ومثل روميك، بحث العديد من الممثلين في متجره عن مراجعات لأعمالهم. لذا تعتبر بدايات الرصد الإعلامي عملية يدوية تقليدية تعتمد على قراءة الصحف والمجلات وتقوم المؤسسات الإعلامية بجمع المقالات وتحليلها يدويا مما كان يتطلب جهدا ووقتا كبيرين وفي الأربعينيات من القرن العشرين، بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، اكتسبت الممارسة شعبية أكبر. ومع ظهور الإذاعة والتلفزيون في منتصف القرن العشرين بدأت المؤسسات في استخدام تقنيات جديدة للرصد. فكلفت محطات الراديو موظفيها بتتبع المراسلات إلى المحطات ثم بدأت في ستينيات القرن العشرين خدمات ووكالات قصاصات الصحف في جميع أنحاء العالم في إجراء تجارب لمراقبة البث الإذاعي والتلفزيوني باستخدام مسجلات الفيديو والصوت. حيث يتم نسخ الملفات الصوتية والفيديو وإرسالها إلى العملاء. وفي سبعينيات القرن العشرين، تطورت مراقبة وسائل الإعلام بشكل أكبر، فأصبحت الوكالات تقدم تحليل البيانات المجمعة من التغطية. وكانت شركة PR Data أول من استخدم برنامج كمبيوتر بسيطاً في توفير هذا التحليل.

في تسعينيات القرن العشرين، أصبح الإنترنت حافزاً للتغيير في العديد من الصناعات، ولم يُستثنى رصد وسائل الإعلام أيضا، فأدت الثورة الرقمية إلى تغييرات جذرية في كيفية جمع وتحليل البيانات. ظهرت منصات الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي

[1]. https://ipi.media/

مما جعل الرصد الإعلامي أكثر تعقيداً وبدأت الشركات في استخدام أدوات تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي لفهم سلوك الجمهور بشكل أعمق استخدم المواطنون وسائل الإعلام الحديثة لرصد التزوير الانتخابي. ففي انتخابات عام 2012م في المكسيك، استخدمت شبكات التواصل الاجتماعي في كشف النقاب عن شراء الأصوات، متضمناً نشر مقطع فيديو عبر شبكات التواصل الاجتماعي يبين مخزناً لهدايا من منتجات البقالة، زعم أنها كانت معدة لرشوة الناخبين، وفي ماليزيا عام 2012م، طلبت منظمة الشفافية الدولية من جميع مرشحي الانتخابات توقيع تعهد انتخابي طوعي. وأعلنت منظمة الشفافية الدولية أن "الغرض من التعهد هو الإقرار بأن مكافحة الفساد وممارسة الحكم الرشيد والالتزام بسيادة القانون تعد مسؤولية كل مرشح. كما يؤكد التعهد على الدور المحوري الذي يقوم به المواطنون في رصد سياسييهم من خلال توفير منصة يمكن للجمهور من خلالها ممارسة الرصد والتعليق على أداء المرشحين"[1].

في الوقت الحاضر أزداد تطوير أليات حماية جمهور القراء والمستمعين والمشاهدين من التأثيرات السلبية لوسائل الإعلام حيث يُمكن للمؤسسات تتبع التوجهات الإعلامية في الوقت الفعلي مما يساعد في اتخاذ قرارات استراتيجية بشكل أسرع وأكثر دقة، وتتبع مدى التزام الوسائل الإعلامية بالمسئولية الاجتماعية.

ثالثا: وظائف الرصد الإعلامي

في عصر يتسم بتدفق المعلومات بوتيرة غير مسبوقة وتزايد تأثير وسائل الإعلام التقليدية والرقمية على مختلف جوانب الحياة، برزت أهمية وظائف الرصد الإعلامي كأداة استراتيجية لا غنى عنها للمؤسسات والأفراد على حد سواء حيث من أهم ما يقدم الرصد الإعلامي الوظائف التالية:

1. متابعة وتحليل وتفسير التوجهات العامة: يوفر الرصد الذي يتسم بشمولية تغطية وسائل الاعلام المختلفة، تقييماً للبيانات لفهم الاتجاهات السائدة في المحتوى الإعلامي حول موضوع معين وتفسيرها، ومن ثم تحديد هذه الاتجاهات. مثال ذلك تحليل الكلمات المستخدمة، النبرة، ووجهات النظر المختلفة.
2. الاستنتاج والتنبؤ: توفر المتابعة والتحليل كوظيفة أولية لعملية الرصداستنباط نتائج تُمكِّن الراصدين من تنبؤات مستقبلية، يعتمد هذا التنبؤ على فهم السياقات الاجتماعية والسياسية وتفاعل الجمهور مع المحتوى الإعلامي، قد تصور أزمات محتملة وحلها"[2].

رابعا: مناهج وأدوات الرصد الإعلامي

---

[1]. وسائل الإعلام الحديثة،دراسة عن شبكة المعرفة الانتخابية ACE ،https://aceproject.org/.

[2].صالح خليل أبو إصبع، الرصد الإعلامي، المفهوم والأهداف، أبو ظبي ،2001.

في ظل التطور السريع في وسائل الإعلام التقليدية والرقمية، أصبح الرصد الإعلامي أداةً حيوية للوسائل الإعلامية وللشركات والمؤسسات بمختلف قطاعاتها لذا يعتمد الرصد الإعلامي على مناهج دقيقة وأدوات متطورة تمكن المؤسسات من تتبع وتحليل المحتوى الإعلامي بشكل شامل وفعال ومن أهمها المناهج التالية:

أ. منهج المسح العلمي: من أكثر المناهج المستخدمة في الرصد الإعلامي لكونه يسمح للراصدين بجمع كم كبير من البيانات والمعلومات ويستخدم منهج المسح في الرصد بمكونيه الرئيسين سواء الوصفي أو التحليلي.

ب. المنهج التاريخي: يستخدم عندما تتعلق المواضيع بقضايا تمتد فتراتها الزمنية، ليتم التأكد من سلامة وصحة وثائقها.

ج. المنهج التجريبي: يستخدم عندما يتعلق الأمر برصد التأثيرات اللحظية والمباشرة للمضامين الإعلامية في الجماهير وخاصة المستهلكين منهم مثل المضامين الترويجية عبر الإعلانات.

د. تحليل المحتوى: يستند الرصد الإعلامي المقنن والاحترافي إلى الأساليب البحثية المرتبطة ارتباطاً عضوياً بتحليل المحتوى ويتمثل فيما يلي:

- تحليل المحتوى التقليدي.
- التحليل المرئي.The Visual Analysis
- تحليل السياق.The Contextual Analysis
- التحليل اللفظي وتحليل الإيماءات.
- تحليل جرين فيلد المقارن.
- تحليل الخطاب.
- تحليل الأطر الإعلامية.

وهناك العديد من البرامج الجاهزة التجارية التي يتم من خلالها توظيف أنشطة الرصد الإعلامي لتحليل المحتوى الكمي مثل برنامج كامارا CAMARA. وبرنامج ديلاهاي Delahaye.

وبرامج تستخدم في تحليل الصحف والمواد المطبوعة والتي تستخدم تقنية المسح الضوئي للنصوص مثل برنامج Optical character Recognition (OCR).

"الجدير بالذكر أن البرامج الجاهزة السابقة يتم توظيفها في السياق الثقافي الغربي وبانتظام واحترافية منذ ثلاثة عقود تقريباً على حين لم تتم الاستعانة بتلك البرامج في السياق الثقافي للدول النامية إلا مؤخراً ويستأثر تحليل المحتوى بالنصيب الأكبر من تطبيقات الرصد الإعلامي"[1].

خامسا: أدوات الرصد الإعلامي

[1].أ.د خالد صلاح الدين على، الرصد الإعلامي لأداء وسائل الاعلام التقليدية والجديدة، دراسة تقويمية، المجلة المصرية لبحوث الرأي، مجلد 17، ع1، يناير 2018.

لقد تطور الرصد الإعلامي مؤخراً بفضل التقدم التكنولوجي والرقمي. وأصبحت أدوات تحليل البيانات تعتمد على الذكاء الاصطناعي، مما يُسهل تتبع الاتجاهات والمحتويات بشكل أكثر دقة. كما ساهمت منصات التواصل الاجتماعي في تعزيز القدرة على الرصد الفوري للأخبار والتعليقات.

الأمر الذي دفع الراصدون الاعلاميون بأن يهتموا بتتبع وقياس خصائص الويب والمواقع الاجتماعية الالكترونية وظهرت أدوات وتقنيات حديثة ومجانية لرصد الإعلامي للمدونات والشبكات الاجتماعية في 2010م،منها "محركات البحث مثل محركا تكنوقراطي وبلوج بلس Technorati and Blog Plus لاستكشاف ورصد الأراء والاتجاهات، و محركا بورد ريدر و بورد تراكر Board Reader and Board Tracker وهي محركات بحث احترافيه، ومحركا تويتر الآني وهووت سويت Twitter fall and Hoot suite؛ ويرصدان المضامين الحديثة التي ترد بالرسائل القصيرة Tweets على شبكة تويتر والتي تتعلق بقضية معينة، أو شخصية ما.

وفي 2013م، طرح الباحثون في مجال الاتصالات وتقنيات المعلومات نحو خمسون أداة وبرنامجاً جاهزاً للشركات الربحية متعددة الجنسيات. منها برنامج سيمينوف لرصد وتحليل شبكات التواصل الاجتماعي"1.

ومنذ عام 2015م، دأب الباحثون على تطوير محركات بحث وبرامج جاهزة وأدوات بحثية إلكترونية تقدم تحليلاً علمياً مدققاً لمواقع الرسائل الصغيرة Micro Blogging ومواقع الوسائط المتعددة وغيرها ومن أبرز تلك التطبيقات المحركات البحثية النوعية التي تعمل جوجل على تطويرها عبر الزمن وبرنامج الرصد والتحليل الدلالي المتعمق Tattler App؛ والذي نجح في تطوير أنشطة الرصد الإعلامي للمضامين الرقمية على الشبكات الاجتماعية نظراً لسرعته الفائقة في رصد الموضوعات والقضايا والاتجاهات السائدة على تلك الشبكات.

المبحث الثاني: مؤسسات الرصد الإعلامي في ليبيا

إن عملية الرصد الإعلامي في ليبيا بدأت مع تكون المجتمع المدني منذ 2011، وفي بدايتها" ليست مراصد مختصة بالمعنى الدقيق لرصد فالم تستخدم أدوات علمية على غرار مراصد الإنترنت الشهيرة (ستانفورد مثلا)ولكنها عبارة عن مبادرات ومشاريع انطلقت على هيئة دورات في تدقيق الحقائق نظمتها أكاديمية دويتشة فيلة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي ظهرت على أثرها منصات ومشاريع الرصد"2وبعضها توقف وبعضها تطور واختص بالرصد ومنها:

---

[1] مرجع سابق ، بتصرف.

[2]. مراد بلال، وليد السقاف، سيل اضطراب المعلومات في ليبيا الهياكل والأنماط وسبل المعالجة، دراسة وصفية تحليلية مقارنة، سبتمبر 2021.

1. المرصد الليبي لحرية التعبير: أسس من قبل مجموعة من الإعلاميين 19أكتوبر 2011 وتهدف " لكشف الانتهاكات الخطيرة التي قام بها النظام الليبي ضد الصحفيين الليبيين مع قيام ثورة فبراير وحماية حرية التعبير في ليبيا ما بعد القذافي"*. وانضمت إلى الشبكة العربية للإعلام وتوقفت سريعا.
2. المركز الليبي لحرية الصحافة 2014 وهي منظمة مستقلة غير ربحية وضعت رسالة لها رصد وتوثيق الاعتداءات والإخلالات المهنية التي يتعرض لها أويقوم بها الصحفيون الليبيون وكان من ضمن شركاؤها مركز تونس لحرية الصحافة وصندوق تطوير الإعلام الليبي والمبادرة الليبية المدنية والمؤسسة المتوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان واستمرت حتى 2020 ثم تغير الموقع إلى ICFP.ORG.LY وظلت من أهم وظائفها المراقبة والتوثيق ورصد وسائل الإعلام .وأضافت الدعم والمناصرة وبناء القدرات كما استحدثت منصة خاصة بالرصد وهي منصة فالصو تعمل على مراقبة جودة المحتوى الصحفي في ليبيا ورصد الأخلاقيات المهنية للإعلام .
3. سبر: وهي منصة ليبية ساهم في تأسيسها ووضع خطة عملها المنظمة الليبية للإعلام المستقل. كما ساهم في تدريب فريقها خريجو دورات أكاديمية دويتشه فيله. تخصصت المنصة حصرا في تدقيق الحقائق المرتبطة بفيروس كورونا المستجد وتميزت تحقيقاتها بالمهنية وتعدد الأدلة والمصادر. غير أنها كانت جزءا من مشروع قصير الأمد، فتوقفت بعد فترة بسيطة."
4. تحرى: تأسست المنصة بدعم من نقابة المحامين الأمريكية إلا أن خطها التحريري والمهني مستقل ومبني على إدراج أدلة تقييم الادعاء. كما تتميز تحقيقاتها بالاقتضاب وقد استقطبت عند تأسيسها مدققين من منصة سبر.
5. منصة أنير: وهي منصة تدقيق ومبادرة مستقلة تهتم بالسلامة الرقمية وأسست في أواخر 2020تزامنا مع انتشار فيروس كورونا وما عاصره من الأخبار المضللة وهي جزء من مشاريع هكسا كونكشن وهي منظمة مجتمع مدني تهتم بالتنمية التكنولوجية.
6. منصة نورني: هي منصة تحقق تأسست من مجموعة من الصحفيون في أبريل 2020. لمقاومة الاخبار الزائفة في جانحة كورونا، وهي جزء من الشبكة العربية لمدققي الحقائق والشبكة الأفريقية لمدققي المعلومات.
7. منصة هي تتحقق: منصة رقمية تعمل على مكافحة الأخبار المضللة وخطاب الكراهية والعنف الرقمي الموجه ضد النساء في ليبيا والمغرب العربي

*. ابتسام عبد المولى، رئيسة المرصد الليبي لحرية التعبير، عن مقابلة مع فرانس برس في تونس، أكتوبر 2011.

ويتكون فريقها من 12 صحفية. تأسست في 2020 بعد انتشار الأخبار المضللة عن فيروس كوفيد 19.

8. منصة معا نحو الحقيقة: من تأسيس مركز الباحثين عن الحقيقة وتأسست 2020. بعد انتشار الأخبار المضللة عن فيروس كوفيد 19.وتأسست في كنف مشروع الإعلام في ليبيا الذي تنفذه أكاديمية دويتشه فيله برعاية الاتحاد الأوروبي
9. الهيئة العامة لرصد المحتوى: هي أول هيئة حكومية تؤسس في ليبيا وبناء على قرار مجلس الوزراء لحكومة الوحدة الوطنية وأنشئت منصة خاصة بها للتحقق وهي منصة أكدلي للتحقق من الأخبار الزائفة والمضللة.

أولا: مركز الباحثين عن الحقيقة

تأسس المركز عام 2020م، مع انتشار جانحة كوفيد-19 وما رافقها من انتشار للمعلومات المضللة، وكانت بدايته كمنصة على الفيس بوك في 12 ابريل 2022م، تزامناً مع اليوم العالمي للتحقق من الوقائع، واقتصر فقط حول الأخبار المتعلقة بجانحة كورونا. ثم أطلق الموقع الرسمي للمنصة على الدومين Tsdy.org في 22يونيو 2022م، وسميت (معا نحو الحقيقة).

يتكون الفريق المؤسس للمنصة من مجموعة من الإعلاميين الذين كانوا قد اشتركوا في البرنامج التدريبي لتشكيل محترفي التحقق من الوقائع في ليبيا، وهوضمن مشروع أطلقته أكاديمية دويتشة فيله والممول من الاتحاد الأوروبي بعنوان: "الإعلام في ليبيا _الاستقرار من خلال المصالحة"، واكتسبت المنصة عضوية الشبكة الدولية لتدقيق الحقائق LFCN والشبكة العربية. AFCN

ترصد المنصة المواضيع والقضايا أما ذاتياً أو مواضيع قد يقترحها عليها المتابعين والمهتمين عبر رابط معد بالخصوص ومنشور على المنصة حيث تدعو المنصة متابعيها للتبليغ عن أخبار قد تكون كاذبة أو مضللة، ونشرت أول تحقق لها في أبريل 2020م، والتي أشارت أليه في منصتها بأنه "يُعد أول تحقق /تدقيق وقائع لمنصة ليبية متخصصة إطلاقاً". وهو بخصوص تناقل عديد من النشطاء عبر الفيس بوك ادعاءً ممولاً لصفحة بإسم (منظمة الصحة العالمية)، يطلب من متابعيه تسجيل بيانات دخولهم على فيسبوك لمتابعة مستجدات فيروس كورونا المستجد والتي اتضح بعد التحقق منها أنها صفحة مزيفة.

وقد تنوعت المواضيع والقضايا التي تناولتها المنصة بالرصد وحددتها تحت خانة مجالات ثم صنفتها إلى سياسي، اقتصادي، اجتماعي، صحي، رياضي، ثقافي، فني، علمي، ديني، متفرقات. وعلى سبيل المثال وليس الحصر رصدت المنصة الكثير من المعلومات المضللة التي رافقت الانتخابات البرلمانية والرئاسية الليبية في سبتمبر2021م، وحقيقة الادعاء بأن القروض الشبابية وصلت إلى 150 ألف دينار ليبي، ولكنها وضعت ضوابط تميز تعاطيها مع الشأن السياسي والديني كالتالي:

- الابتعاد عن السياقات المثيرة للنزاعات وخطاب الكراهية، خاصة إذا شكل تدقيقها خطراً على المنصة وأعضاءها بغض النظر عن أهميتها.
- الابتعاد عن السياقات المرتبطة بالصراعات إقليميا (خاصة دول الجوار)، أو دولياً.
- الابتعاد عن السياقات التي يمكن فهمها في إطار الترويج والدعاية السياسية.
- الابتعاد عن كل أنواع التمييز (العرقي، الديني، القبلي، الجندري .... إلخ).

كما اهتمت المنصة بالجانب التوعوي فأقامت مجموعة من المحاضرات والورش والدورات التدريبية لصحفيين والمؤثرين في ليبيا، منها تدريب فريق سبر للتحقق من الأخبار المتعلقة بكوفيد – 19.وفي ديسمبر 2021م، ساهمت المنصة في تنظيم وإدارة ندوة بعنوان: "ليبيا واضطراب المعلومات، التضليل ومكافحته بين الأسباب والنتائج" ضمن ملتقى أريج 21، بالشراكة مع:DW Academia وفي يناير 2022م، ساهمت المنصة في تقديم ورشة عمل ضمن موسم المختبر الإعلامي لكلية الفنون والإعلام، جامعة طرابلس. في سبتمبر 2022م، أطلقت المنصة قناتها على يوتيوب، وحسابها على تويتر.

منهجية الرصد لدى مركز الباحثين عن الحقيقة:

تستخدم المنصة ووفق هرم بلوم المعدل/المحدث (تذكر/معرفة، فهم/استيعاب، تطبيق/معالجة، تحليل/تدقيق، تقييم/حكم، إنشاء/تنظيم) قالب ممنهج لرصد، وترى انه يساعد في عملية التحليل والتفسير للادعاءات بطريقة التفكير الناقد، أي منهجية التدقيق ضمن القالب حيث تقسم الموضوع المراد التحقق منه إلى قالب مقالي وهو كالتالي:(العنوان، المقدمة، الروابط، الوسوم) في كل جزء من أجزاء التحقق السابقة تتبع منهجية وأدوات تقنية خاصة بكل جزء ففي التحقق من المضمون تبحث عبر محركات البحث باستخدام الكلمات المفتاحية، وفي التحقق من الشكل أو الصورة أو الفيديو تستخدم البحث العكسي، للتحقق من السياقات والأزمنة، ولتحقق من الروابط تدون الروابط أسفل التحقق بالترتيب حسب ورودها فيه أي رابط الادعاء والروابط المؤرشفة له وتستخدم المنصة مجموعة من أدوات التدقيق الحديثة منها: أدوات التحقيق عبر الإنترنت لشركة بيللنجكاتس Bellingcat's Online Investigation Toolki، وأداة -invid.للتحقق من السياقات والأزمنة التي تداولها الادعاء، وأداة فورينسلكي Forensically لتحقق من الصورة وسلامتها من التعديل، كما تستخدم موقع أرشفة archive.today لأرشفة رابط الادعاء.

التشريعات والمدونات المعتمد عليها في الرصد:

ان الرصد الإعلامي جزء أساسيا من عملية المتابعة والتحليل في المجال الإعلامي والإتصالي، لذا تتطلب التزاما أخلاقيا وقانونيا لضمان احترام الحقوق الفردية والجماعية والحفاظ على نزاهة العمل الإعلامي، لذا يعتمد الرصد الإعلامي على

مجموعة من التشـــريعات والقوانين الوطنية والدولية إلى جانب المدونات الأخلاقية التي تنظم هذ ا المجال.
في مركز الباحثين عن الحقيقة وربما لأنهم كانوا أولى المؤســسـات العاملة في ليبيا نجد أنهم لم يستعينوا بتشريعات الدولة الليبية(مباشرة)في عملية الرصد بل اعتمدوا على مجموعة من مدونات المبادئ الدولية والعربية والليبية وهي كالتالي:

- مبادئ الشبكة الدولية لتدقيق الحقائق.IFCN
- مبادئ الشبكة العربية لمدققي المعلومات.AFCN
- مبادئ الشبكة الليبية لمدققي المعلومات.LFCN

ثانيا: الهيئة العامة لرصد المحتوى الإعلامي
أنشئت الهيئة بناء على قرار مجلس الوزراء بحكومة الوحدة الوطنية رقم 752 لسنة 2021م1وتختص الهيئة برصد وتتبع الإخلالات المهنية في الخطاب الإعلامي وخاصة خطاب الكراهية بكافة أشكاله، والاخبار الزائفة والمضللة في المؤسسات الإعلامية التي تستهدف ليبيا بالداخل وبالخارج. وتصدر الهيئة تقاريرها بعد اعتمادها والتصويت عليها من مجلس التقييم ويتولى النظر في تقييم الإخلالات المهنية المرتكبة ويرأس مجلس التقييم قاض ويضم في عضويته ممثلين عن المجتمع المدني والقضاة والصحفيين والعاملين بقطاع الإعلام ممن يشهد لهم بالكفاءة والنزاهة. تضم الهيئة فريق مكلفا بالرصد تم تدريبه في دورات محلية وخارجية حيث يعمل فريق الرصد بمهام رصد المحتوى الإعلامي بالمؤسسات الإعلامية الليبية.
تضع الهيئة رسالة لها كما توضح على موقعها بأنها: "القيام بدور توعوي وتدريبي وبحثي متميز من أجل ضبط جودة المحتوى الإعلام الليبي والارتقاء به ومكافحة خطاب الكراهية والتحريض والتضليل".
من خلال الرسالة نلاحظ تحديدها لمحور عملها على الجرائم الإعلامية الثلاث وهي خطاب الكراهية والتحريض والتضليل الإعلامي، فتعمل الهيئة على رصد اتجاهات المحتوى الإعلامي في وسائل الإعلام المتناولة للشأن الليبي وتوثيقه وحفظه؛ وحصر الخروقات المهنية المرتكبة في المحتوى الإعلامي. سواء المخالفة للقوانين الليبية او المواثيق الدولية والتنبيه على خطورتها. كما تتابع المؤسسات الإعلامية في تناول المواد الإعلامية من ناحية الالتزام بالمهنية والموضوعية والحيادية.
وتلزم العاملين بالمؤسسات الإعلامية بالتوقيع على مدونة السلوك الاعلامي وتبنيها وتنفيذها خلال ممارستهم العمل الإعلامي من خلال نشر ثقافة التنظيم الذاتي.
ترى الهيئة ومن خلال متابعة تقاريرها أن في تشجيع المؤسسات التي تدعم حرية التعبير والفكر الإبداع والسلام والديمقراطية وحقوق الإنسان دافعاً لهذه المؤسسات للالتزام بتقديم محتوي إعلامي مهني وفقاً للتشريعات المحلية والمعايير الدولية، وتقوم

[1]تمت تسمية السيد جلال محمد عثمان رئيسا للهيئة والسيد منير مفتاح محمد نائبا للرئيس. بموجب قرار مجلس الوزراء بحكومة الوحدة الوطنية رقم 567 ل سنة2021م.

الهيئة بدور ملاحقة المؤسسات الإعلامية التي تتبنى خطاب الكراهية منهجا رئيسياً، وتتورط في نشر الأخبار الزائفة وإلقاء الاتهامات دون أدلة.

منهجية الرصد لدى الهيئة العامة للمحتوى الإعلامي:

اعتمدت الهيئة في بداية عملها في الرصد على منهج البحث العلمي المعتمد في كليات الإعلام، نظراً وحسب رؤية الهيئة "بعدم وجود تشريع ينظم العمل الإعلامي في ليبيا". حيث أن القانون الوحيد في ليبيا الذي تناول قضايا النشر هو القانون رقم (76) لسنة 1972م، الخاص بالمطبوعات، وهو تطوير لقانون كان قد صدر في عهد المملكة الليبية، لم يتناول الإعلام السمعي والبصري ولا يواكب التطور الرقمي. كما استندت الهيئة في تقاريرها على منهجية رصد اتبعها المركز الليبي لحرية الصحافة في تقاريره لمنصة فالصو والتي بدورها كانت نتيجة لدراسات سابقة من مراكز أخرى مثل تقارير مرصد الإعلام في شمال أفريقيا والشرق الأوسط وتقارير الرصد الصادرة عن الهيئة العليا المستقلّة للاتّصال السّمعي والبصري بتونس، وتقارير الرصد في النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين.

لهذه الأسباب قامت الهيئة باعتماد دليل الرصد الإعلامي كمنهجية لها في مهام الرصد والتقييم وهو من إعداد المنظمة الليبية للإعلام المستقل عام 2019م، والذين قاموا فيها بجمع النصوص القانونية ذات العلاقة بجرائم السب، والتحريض، والقذف، والافتراء وغيرها من الجرائم التي تساهم وسائل الإعلام في نشرها، وصاغوها على هيئة 17 مبدأ للإعلام المسئول ،وتمثلت في أكثر من عشرين مادة من قانون العقوبات الليبي واثني عشرة قانوناً أو قراراً محلياً، والاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها ليبيا لرصد اتجاهات واخلالات المحتوى الإعلامي المُتعلّق بالشأن الليبي في وسائل الاعلام، ويستخدم الدليل منهجي التحليل الكمي والوصفي معاً، ويبدأ الرصد بالتحليل الوصفي وهو وصف اتجاه المحتوى وتسجيل أي إخلال مهني مرتكب أمّا التحليل الكمي فهو يعتمد على قياس عدد الإخلالات المهنية المرتكبة من قبل كل وسيلة إعلامية تم رصدها وإيجاد نسبها المئوية وكذلك نسب اتجاه المؤسسات الإعلامية.

التشريعات والمدونات المعتمد عليها في الرصد:

تعتمد الهيئة مجموعة من التشريعات الليبية ذات العلاقة بالإعلام، وهي التي تنظم عملها وتحدد اختصاصاتها وصلاحياتها في مجال رصد وتقييم وضبط جودة المحتوى الإعلامي في ليبيا. تشمل التشريعات القوانين واللوائح والتعليمات والقرارات الصادرة عن الجهات الرسمية.

وتضيف أليها القرار: رقم 4 لسنة 2022م، بشأن اعتماد مدونة قواعد السلوك المهني الإعلامي الصادرة عن المنظمة الليبية للإعلام المستقل في طبعتها الأولى عام 2019، كمرجعية أساسية لعمل الهيئة العامة لرصد المحتوى الإعلامي عند تنفيذ مهام الرصد والتقييم، ولكن تنص المادة 2 من القرار على أنه "يجوز للهيئة الاستناد على مرجعية سابقة أو لاحقة للمدونة، أو اعتماد قرارات أو مذكرات تفاهم، أو محاضر اتفاق

كمرجعية مضافة للمدونة ضمن مهام الهيئة عند الرصد والتقييم في تصنيفها للإخلالات المهنية".

المواثيق والاتفاقيات الدولية المعتمد عليها لدى الهيئة في الرصد:

تستند الهيئة العامة لرصد الإعلامي إضافة لتشريعات السابقة ذكرها مجموعة من المواثيق والاتفاقيات الدولية التي تشكل أطار مرجعي لعملها وهي كالتالي:

- المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- المادة 4 من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.
- المادة 2 والمادة 35 من اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة.
- الفقرة الأولى والثانية من المادة 8 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- المادة 7 من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

النتائج:

من خلال هذه الدراسة وبشكل عام فإن الرصد الإعلامي أداة أساسية لفهم ديناميكيات الخطاب الإعلامي وبالتالي فهي ذات أهمية قصوى للمجتمع الليبي لطبيعة المرحلة التي يمر بها على الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وخلصت الدراسة الى النتائج والتوصيات التالية:

1.يؤكد البحث على أن الرصد الإعلامي يُعد من أكثر الأدوات صدقية وفعالية في توفير البيانات والمعلومات التي يعتمد عليها صُنّاع القرار لضبط الأداء الإعلامي ودفع المؤسسات الإعلامية نحو الالتزام بالمعايير المهنية.

2.معظم مراكز ومنصات الرصد الليبية انطلقت عام 2020، بهدف مقاومة الأخبار المضللة التي عاصرت جائحة كورونا، وأكدت النتائج أن الأخبار المضللة وخطاب الكراهية اللذان ترافقا مع 2011 يشكلان تحديًا رئيسيًا في المشهد الإعلامي الليبي، مما يستدعي ضرورة وجود استراتيجيات واضحة لمعالجتها.

3.معظم منصات الرصد الإعلامي الليبية تأسست بدعم من جهات دولية مثل أكاديمية دويتشه فيله والاتحاد الأوروبي، وهو ما يبرز الحاجة إلى استدامة هذه المبادرات محليًا.

4.أظهرت الدراسة أن مؤسسات الرصد الإعلامي في ليبيا، ولحداثة نشأتها، تعاني من نقص في التقنيات الحديثة، والخبرات المؤهلة، مما يحد من كفاءتها في مواجهة التحديات الإعلامية المتزايدة.

5.لوحظ وجود فجوة في تدريب الكوادر المحلية على آليات الرصد الإعلامي وتحليل البيانات، مما يضعف من قدرة المؤسسات على تقديم محتوى مهني وفق المعايير الدولية.

6. غياب تشريعات ليبية حديثة تُنظم العمل الإعلامي في ظل التطورات الرقمية، حيث ما زالت المؤسسات تعتمد على قوانين قديمة مثل قانون المطبوعات لعام 1972م، مما

يسبب عائقا في عملية الرصد الإعلامي بشكل يتوافق مع المسئولية الاجتماعية لطبيعة المجتمع الليبي.
7.أظهرت الدراسة أهمية التعاون بين مؤسسات الإعلام ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز المسؤولية الإعلامية ومكافحة التضليل الإعلامي.
8.أبرز البحث أن المؤسسات الليبية استفادت بشكل محدود من التجارب الدولية في مجال الرصد الإعلامي، مما يتطلب توسيع آفاق التعاون الدولي لتحسين الأداء.
التوصيات:
1. تشجيع المؤسسات الإعلامية الليبية على تأسيس وحدات داخلية لتدقيق الحقائق ورصد الأخبار المضللة، بما يسهم في تحسين جودة المحتوى الإعلامي. كما نوصي بإنشاء مراكز رصد إعلامي بكل مؤسسات الدولة لكونها أداة مهمة ليس لرصد فقط وإنما كأداة لتقييم والتطوير.
2.توفير برامج تدريبية متخصصة لبناء قدرات الكوادر المحلية في مجال الرصد والتحليل الإعلامي باستخدام الأدوات التقنية الحديثة.
3.توفير الدعم المالي والفني المستدام للمؤسسات المحلية العاملة في الرصد الإعلامي لضمان استمرارها دون الاعتماد الكامل على التمويل الدولي. ودعم الشراكات بين مؤسسات الإعلام ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز أخلاقيات الإعلام ومكافحة الأخبار المضللة.
4.دعم الدراسات الأكاديمية المتعلقة بالرصد الإعلامي وتوفير الموارد اللازمة لتطوير هذا المجال، بما يُساعد على فهم أعمق للمشهد الإعلامي الليبي، ونوصي بضرورة دراسة مقرر (الرصد الإعلامي) في كليات الإعلام في ليبيا.
5.توسيع استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وأدوات تحليل البيانات لتحسين كفاءة الرصد الإعلامي ومواكبة التطورات العالمية.
6.الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال الرصد الإعلامي، وعقد شراكات مع مؤسسات دولية لتبادل الخبرات وتحسين الأداء .
7.. ضرورة تحديث القوانين والتشريعات الإعلامية لتتماشى مع التطورات التكنولوجية والرقمية، مع تفعيل قوانين تُجرّم خطاب الكراهية والتضليل الإعلامي.
8.تأسيس قاعدة بيانات وطنية لرصد وتوثيق الأخبار المضللة وخطاب الكراهية في وسائل الإعلام، تكون مرجعًا للمؤسسات الإعلامية والبحثية.

المراجع والمصادر:

أولا: الكتب

1.معجم المعاني. معجم عربي، متاح على الرابط الاتي:
www.almaany.com
2.صالح خليل أبو إصبع، الرصد الإعلامي، المفهوم والأهداف، أبو ظبي ،2001.
3 .تقي الدين بن عباس، فيصل المبروك، فينومينولوجيا الظاهرة الاتصالية، المنشورات العلمية لكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،2023.

ثانيا: بحوث ودراسات

1.مراد بلال، أ.د وليد السقاف، سيل اضطراب المعلومات في ليبيا الهياكل والأنماط وسبل المعالجة، دراسة وصفية تحليلية مقارنة، سبتمبر 2021.
2.د. خالد صلاح الدين على، الرصد الإعلامي لأداء وسائل الاعلام التقليدية والجديدة، دراسة تقويمية، المجلة المصرية لبحوث الرأي، مجلد 17، ع1، يناير 2018.
3 .أ.د: محمد بوقاسم، أ.د محمد عبد الهادي، واقع الرصد الإعلامي بالجزائر في ظل تكنولوجيا الإعلام والاتصال وزارة الاتصال نموذجا، جامعة الجزائر، ديسمبر 2023، م3.
ثالثا: بحوث وتقارير أجنبية
1.ويليام مارسيلينو، ميجانا ل سميث، رصد وسائل التواصل الاجتماعي: عبر تحليلات وزارة الدفاع الأمريكية، رصد وسائل التواصل الاجتماعي: عبر تحليلات وزارة الدفاع الأمريكية، مؤسسةrand للبحوث العلمية، 2017. متاح على الرابط الاتي:
www.rand.org
2. تأثير وسائل الإعلام على الرأي العام خلال الأزمات، دراسات مركز PEW للأبحاث (PEW Research Center).
3.دليل مراقبة وسائل الإعلام، سينجايا ميلويفجي، معهد تنوع وسائل الإعلام المفوضية الأوربية، لندن، 2003.
مواقع
4.https://search.credoreference.com/content/entry/sagegsbs/media_monitoring/0
5 . https://ipi.media